الأمم المتحدة

A/ES-10/997–S/2024/424

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 31 أيار/مايو 2024 موجّهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بلا هوادة هجومَ الإبادة الجماعية الذي تشنه على السكان المدنيين الفلسطينيين ومظاهر الحياة كافة في قطاع غزة، بما في ذلك رفح، حيث وصلت دباباتها وجنودها إلى وسط المدينة، فإنها تواصل أيضاً بلا هوادة هجماتها على الأمم المتحدة وعلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)، على وجه التحديد.

والهجمات الإسرائيلية على الأونروا إنما تهدف بوضوح إلى تدميرها، وهي جزء لا يتجزأ من المحاولات الشريرة والممنهجة لإلحاق ضرر يتعذر جَبْره بالشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون.

والمضايقة والتحريض والتهديدات والهجمات الإسرائيلية المباشرة على الأونروا قد تصاعدت حدّتها وزاد تواترها في ظلّ إخفاق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في فرض عواقب تترتب على مثل هذه الهجمات الصارخة على وكالة تابعة للأمم المتحدة من قبل دولة عضو في المنظمة.

وقد شنّت إسرائيل غارات متكررة على مرافق الأونروا التي تأوي عائلات نازحة قسراً في غزة. وقد قُتل ما لا يقلّ عن 450 فلسطينياً من الأطفال والنساء والرجال وأصيبَ 476 1 آخرين في هذه الهجمات. وثمة نحو 170 مرفقاً تابعاً للأونروا تضرّر أو دُمّر على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهُدمت بعض المدارس بالكامل.

وقُتل ما مجموعه 192 موظفاً من موظفي الأونروا في عمليات القصف الإسرائيلي على غزة، وهو أعلى عدد يُقتل من موظفي الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة. كذلك احتُجز موظفو الأونروا من قبل إسرائيل وتعرضوا لسوء المعاملة الجسدية والنفسية، بما في ذلك التعذيب.

010724 190624 24-10093 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واستُهدف مجمعُ الأونروا في القدس الشرقية المحتلة بهجمات إضرام النيران فيه والمظاهرات العنيفة من قبل المتطرفين والمستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك أطفال يهتفون "دعوا الأمم المتحدة تحترق".

وإسرائيل منعت دخول المفوض العامّ للأونروا فيليب لازاريني إلى غزة وتقيّد منح التأشيرات للموظفين الدوليين ووصول الموظفين الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وخاصة إلى القدس الشرقية المحتلة.

وهذا كله جزء من حملة رسمية تشنها الحكومة الإسرائيلية لتقويض الأونروا، بما في ذلك من خلال مزاعم ضدّ 19 موظفاً في غزة (من أصل 000 13 موظف)، ما تزال غير مُثبتة وجارٍ تحقيق مستقل للأمم المتحدة بشأنها، وغيرها من محاولات لتشويه سمعة الأونروا وموظفيها لهدف واضح هو تجريدها من مصداقيتها ووقف تمويلها والتسبب في انهيارها. ويشمل ذلك مشروع قانون في الكنيست لوَصْم الأونروا بأنها "منظمة إرهابية" ومشروع قانون آخر يجرّدها من الحصانات الممنوحة لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في أي مكان في العالم. فإسرائيل لا تحاول حظر عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فحسب، بل إنها تحاول أيضاً إضفاء الطابع الإجرامي عليها وعلى عملياتها وموظفيها، وهذا أمر يتسبب في زيادة تعريض سلامتهم للخطر وفي عرقلة تأديتها مهمتها الإنسانية المنقذة للأرواح.

إن هذا التحريض وهذه الهجمات لا يمكن أن يظلا دون مساءلة. فهذه الأعمال تشكّل انتهاكاتٍ خطيرة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن، ومن جملتها القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2730 (2024)، وقرارات لا حصرَ لها صادرة عن الجمعية العامة، بدءا من القرار 302 (د-4) الذي أُنشئت بموجبه الأونروا وحتى يومنا هذا، بما في ذلك القرار 74/78 والقرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 بأغلبية ساحقة، وفي الواقع لم يكن هنالك سوى صوت معارض واحد، هو صوت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

ومن واجب جميع الدول الأعضاء أن تفيَ بالتزاماتها بموجب الميثاق، بما في ذلك بموجب المواد 100 و 104 و 105، ومن واجب مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام كذلك الدفاع عن الأونروا والأمم المتحدة بأسرها من هذه الهجمات التشهيرية والخطيرة التي يشنها مسؤولون وعسكريون إسرائيليون ومطالبتهم بالكفّ عن ذلك في الحال. ويجب على الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف التمسك بالقانون الدولي الإنساني.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف فوراً من أجل وضع حدّ لجميع التدابير والهجمات الإسرائيلية غير القانونية وأن يطالب بوقف جميع الممارسات التي تعوق الأونروا عن أداء عملها وتهددها وتحرض عليها وتعرض موظفيها ومبانيها للخطر. ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ إجراءات من أجل حماية الأونروا وضمان دعم ولايتها وتنفيذها في جميع الميادين العملياتية الخمسة، وذلك يشمل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب تذكير إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها ليست صاحبة السيادة في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وليس لها أي حق على الإطلاق في عرقلة عمل الأونروا فيها أو طرد الوكالة من مبانيها، التي تشمل مجمعها في القدس الشرقية المحتلة.

ويجب على جميع الدول والمنظمات المانحة للأونروا وأعضاء لجنتها الاستشارية أن تعمل للدفاع عن الوكالة وضمان استدامة عملياتها التي لا غنى عنها بتقديم الدعم السياسي والمالي اللازم، إلى أن يتم

التوصل إلى حلّ عادل لمحنة لاجئي فلسطين بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 194 (د-3).

وكما أكد المفوض العام لازاريني، "يجب على العالم أن يتصرف بحزم ضد الهجمات غير المشروعة على الأمم المتحدة، لا من أجل غزة والفلسطينيين فحسب، بل من أجل جميع الدول". وقد حذّر، في جملة أمور، من أنه "إذا ما تسامحنا في التعامل مع مثل هذه الهجمات في سياق إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، فلن نتمكن من التمسك بالمبادئ الإنسانية في نزاعات أخرى حول العالم ... ويجب ألا يصبح ذلك هو المعيار الجديد". وعلاوةً على ذلك، فقد كان محقاً عندما ذكر أن حجم ونطاق الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في الأشهر الثمانية الماضية يستدعي إنشاء هيئة تحقيق مستقلة من قبل جهاز الأمم المتحدة المعني من أجل التأكد من الوقائع وتحديد المسؤولين عن الهجمات على وكالاتها، وضمان المساءلة وإعادة التأكيد على حُرمة القانون الدولي.

وقبل أن أختتم هذه الرسالة، وإلحاقاً بجميع رسائلي الأخيرة بشأن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، حيث ما تزال الحالة في غزة كارثية وخطيرة للغاية، لا بدّ لي أيضاً من توجيه انتباهكم إلى الحالة الخطيرة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تتمادى قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون في تعريض السكان المدنيين الفلسطينيين للخطر بسبب الغارات والهجمات العنيفة التي يشنونها يوميا.

فمنذ 26 أيار/مايو وحده، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية مئات الغارات التي استهدفت العديد من المدن ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وهو ما تسبب في أسوأ دمار وقع منذ عقود وفي التعدي المتعمد على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية. ففي محافظة جنين وحدها بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 122 شخصا، من بينهم 30 طفلاً، كما أصيبَ مئات آخرون. وعلاوةً على ذلك، سُجن ما يقرب من 000 10 فلسطيني، معظمهم من الرجال والفتيان، ديست كرامتهم وعُذّبوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وعلاوةً على ذلك، يقوم المستوطنون الإسرائيليون، الذين جرَّأهم إفلات قوات الاحتلال الإسرائيلية من العقاب، بتعبئة الميليشيات المتطرفة لمهاجمة المدن والقرى الفلسطينية، بهدف تخويف الفلسطينيين وإرهابهم واستلاب منازلهم وأراضيهم. أما المسؤولون الإسرائيليون، الذين ازدادت جرأتهم بسبب عدم خضوعهم بتاتا للمساءلة عن جرائمهم، فهم على وشك أن يكرروا داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أعمال الإبادة الجماعية والدمار الشامل التي اقترفوها في غزة.

ففي هذا الصدد، نادى بتسلئيل سموتريتش، المدعو وزير مالية الاحتلال والمستوطِن الذي يشرف على المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية، الجيشَ الإسرائيلي إلى شنّ حرب أخرى في الضفة الغربية على غرار الحرب المدمرة والفتاكة في غزة. وحرّض سموتريتش، في أحدث فيديو له، بشكل مباشر على العنف ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، قائلاً: "سنحولكم إلى أنقاض كما هو الحال في قطاع غزة". ولا ينبغي الاستخفاف بهذا التهديد، لا سيما بالنظر إلى تحريضه السابق ودعواته المتكررة لقوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين إلى القضاء على البلدات الفلسطينية ومخيمات اللاجئين وطرد الفلسطينيين من وطنهم.

إننا مرةً أخرى نناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، اتخاذ إجراءات من أجل وضع حدّ لهذه الجرائم ولهذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض وغير المشروع والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

لقد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، وقد حان الوقت للعمل بشكل ملموس وجماعي لدعم القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، بما في ذلك في قطاع غزة وبما في ذلك القدس الشرقية، لفرض وقف فوري لإطلاق النار ولحماية الشعب الفلسطيني وكذلك حماية الجهات التي تقدم لهم يد العون، بما في ذلك الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في الميدان وتضطلع بهذا العمل الإنساني النبيل الذي لا غنى عنه باسم المجتمع الدولي.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 837 رسالة، والتي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتمثل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 27 أيار/مايو 2024 (A/ES-10/996-S/2024/410) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم